

Distr.
GENERALA/46/533
7 October 1991ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



SEP 10 1991

الدورة السادسة والأربعون
البند ٦٨ من جدول الاعمالاستعراض تنفيذ الإعلان الخامس بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١
 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
 لهولندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل نصي الإعلانين الصادرتين ، بالإنكليزية والفرنسية ، عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بشأن يوغوسلافيا في ٥ و ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ (انظر المرفقين الأول والثاني ، على التوالي) .

وسأغدو ممتننا لو عمتم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهم وشقيقة من وشائط الجمعية العامة ، في إطار البند ٦٨ من جدول الاعمال .

(توقيع) روبرت ج. فان شايك

السفير
الممثل الدائم

.../...

(٩١) ٣٢٩٠٠ ٩١-١٧٩٠

المرفق الأول

إعلان بشأن يوغوسلافيا اعتمدته الاتحاد الأوروبي
في هارتسوبلنر في ٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١

يساور القلق الشديد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إزاء الحالة الناشئة بعد أن أعلن بضعة أعضاء في الرئاسة الاتحادية الجماعية اليوغوسلافية أنها ستتخذ قراراتها من الان فصاعدا على أسماء أصوات أربعة أعضاء فقط وأنها ستتولى بعض المهام التي تعتبر من الناحية الدستورية جزءا من اختصاص البرلمان الاتحادي.

إن الاتحاد ودوله الأعضاء يرفضون استيلاء مونتنغرو وصربيا هذا على الرئاسة، وهو ما أدانته فعلا جمهوريات يوغوسلافيا الأخرى. ويدين الاتحاد ودوله الأعضاء هذا العمل غير القانوني المخالف للدستور اليوغوسلافي وميثاق باريس. وهم غير مستعدون للاعتراف بأية قرارات تتخذها هيئة لا يمكنها أن تدعى بعد الان أنها تتكلم باسم يوغوسلافيا بأسرها.

وهم يطالبون جميع الأطراف على وجه السرعة بالامتناع عن إتيان أية أعمال قد تخل بتنفيذ الاتفاق المتوصل إليه في ٤ تشرين الأول / أكتوبر في لاهي بين ممثلين كرواتيا وصربيا والجيش الوطني اليوغوسلافي، برعاية الرئاسة، تنفيذا يعبر عن حسن النية.

المرفق الثاني

إعلان بشأن يوغوسلافيا اعتمدته الاتحاد الأوروبي في هارتسوبلينز في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١

لقد استاء وزراء خارجية الاتحاد ودوله الأعضاء ، المجتمعين في قلعة دي هارتسوبلينز في ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ ، من استمرار القتال العنيف في يوغوسلافيا على الرغم من الاتفاques التي تم التوصل إليها في لاهاي يوم ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١ بين الرئيسين تودييمان وميلوسفيتش والجنرال كاديفيتش ، بحضور رئيس المجلس ورئيس المؤتمر المعنى باليوغوسلافيا .

إن جميع أطراف النزاع ترتكب أعمال العنف وتنتهك اتفاques وقد إطلاق النار . وثمة شكوك خطيرة تساور المرء بشأن رغبة الأطراف في تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية . ويشعر الوزراء بالانزعاج ، لا سيما إزاء التقارير القائلة بأن الجيش الوطني اليوغوسلافي ، وقد لجأ إلى استعمال القوة على نحو عشوائي ولا يتاسب مع خطورة الحالة ، لم يعد يبدو في صورة المؤسسة المحايدة أو المنشطة .

وقد انعقد عزم الوزراء على وجوب اعتبار المسؤولين عن العنف غير المسبوق في يوغوسلافيا ، بما ينطوي عليه من خسارة الأرواح بصورة مفطرة ، أنساناً جديرياً وبالمحاسبة ، بموجب القانون الدولي ، نظير ما ارتكبوه من أفعال .

وفي اجتماع الرابع من تشرين الأول / أكتوبر ، اتفق على وجوب السعي إلى حسم سياسي من منظور الاعتراف باستقلال الجمهوريات الراغبة في الاستقلال ، في نهاية عملية تفاوض تجري بحسن نية وتشرك فيها الأطراف جميعها .

ولا يمكن ممارسة الحق في تقرير المصير لجميع شعوب يوغوسلافيا بمعزل عن مصالح الأقليات العرقية وحقوقها في الجمهوريات فرادى . وهذا لا يمكن كفالته إلا بالمقابلات السلمية التي من أجلها عُقد المؤتمر المعنى باليوغوسلافيا ، بما فيه لجنة التحكيم التابعة له . وكفر الوزراء الإعراب عن تهميمهم على عدم الاعتراف مطلقاً بأية تغييرات في الحدود تتحقق بالقوة .

وفي هذا السياق ، يشير الوزراء إلى بيانهم المؤرخ ٥ تشرين الأول / أكتوبر الذي يدين استيلاء قلة من أعضاء الرئاسة الاتحادية على تلك الهيئة . ويستنكر الوزراء ما يحدث الآن من تكرار عدم احترام الالتزامات التي قطعها الفاعلون الرئيسيون في الأزمة اليوغوسلافية على أنفسهم .

وهم يطالبون جميع الأطراف بتنفيذ اتفاق الجمعة الماضى بجميع جوانبه في موعد لا يتجاوز الساعة ٣٤٠٠ يوم ٧ تشرين الأول / أكتوبر . وإذا لم يتحقق ذلك ، سيتخذ الوزراء إجراءات تقييدية تطبق على الأطراف التي تواصل تجاهل رغبة الأطراف اليوغوسلافية الأخرى ، ورغبة المجتمع الدولى ، في تتوسيع أعمال المؤتمر المعنى بيوغوسلافيا بالنجاح . وعندئذ سينهون العمل باتفاق التعاون والتجارة المبرم مع يوغوسلافيا ولن يجددوه إلا مع الأطراف التي تسهم في عملية إقرار السلام . وقد طلب الوزراء إلى اللجنة السياسية ولجنة التحكيم أن تعينا على الفور تدابير أخرى ، بما فيها تدابير داخلية في الميدان الاقتصادي . وهم يدعون سائر البلدان إلى تأييد مواقف الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد .

ولإزاء العنف الذي يكتسب أبعادا غير مسبوقة ، يساور الوزراء قلق شديد إزاء التهديد الذي يتعرض له أمن مراقبى الاتحاد . وهم يودون أن يعلنوا ، على نحو لا يدع مجالا للشك ، أن مراقبى الاتحاد لن يواصلوا أداء واجباتهم وفقا للولايات المنوحة لهم إلا إذا كفل الأمن لهم .

وهم يدعون الأمين العام للأمم المتحدة إلى الإسراع بإعداد تقريره وفقا لقرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) والنظر ، تحقيقا لهذا الغرض ، في إرسال مبعوث خاص إلى يوغوسلافيا دون آدنى تأخير .
